المرض الواحد وتعدد الأسباب واختلاف النتائج

لا خلاف حول التعريف العام للتضخم ، اي زيادة عرض النقود عن السلع المعدة للأستهلاك . ولكن هذا التعريف العام يستدعي البحث في أسباب زيادة عرض النقود ، وبكلمة أخرى قلة السلع المعروضة ، لأن معرفة السبب هو الذي يمكننا من معرفة نوع التضخم ، وبالتالي ، تحديد ما اذا كان ظاهرة صحية أم مرضية . مرض ، أم عملية جراحية لمعالجة المرض ؟ تلك هي المسألة .

النوع الأول من التضخم ، وهو النوع الأكثر شيوعا في البلدان المتخلفة ، هو التضخم الناتج عن زيادة الأنفاق الحكومي دون أن يترافق ذلك مع نمو نشاط اجتماعي من نفس المستوى ، وحيث لا يراعى عند أصدار النقود وطرحها للتداول القواعد العلمية المطلوبة لناحية وجود الغطاء المطلوب ، وعلى سبيل المثال ، أن تقرر الحكومة لأعتبارات سياسية محضة ، زيادة الأجور مثلا فتقوم بطبع كميات من أوراق البنكنوت ، وتطرحها في السوق ، مع بقاء المعروض من السلع ثابتا ، وحينئذ تشهد البلاد موجات تضخمية ، بهذه النسبة او تلك تبعا للنسبة التي مولت بها الميزانية بعجز . في مثل هذه الحالة ، لا يترافق التضخم مع نمو يذكر في الأنتاج القومي ، ولم تعرف أسرائيل في كل تاريخها الأقتصادي هذا النوع من التضخم .

النوع الثاني من التضخم ، هو الذي ينتج عادة عن زيادة الأنفاق على المجالات غير المدنية ، اذ كلما تزايد الأنفاق الحربي كلما أرتفع معدل التضخم حيث يبلغ الذروة ابان الحروب وما يرافقها من زيادة في الأجور والبدلات والتعويضات للجنود ، اضافة الى توجيه جزء من طاقة الأقتصاد نحو المجالات ذات المساس بالحرب ، وذلك على حساب المجالات المخصصة للأستهلاك المدني ، وهنا تلعب مدة ونتائج الحرب دوراً حاسماً ، في تحديد معدلات التضخم . وقد عانت اسرائيل من آثار هذا النوع من التضخم مع ملاحظة ان حرب ١٩٧٣ بحكم نتائجها ومدتها قد كانت لها آثار تضخمية لم تكن لحرب ١٩٦٧ ، حيث لم تعرف أسرائيل من جرائها تضخما غير عادي . تجدر الأشارة بهذا الخصوص الى ان زوال التضخم (الحرب ، تزايد المصروفات الأمنية) يؤدي حكما الى زوال النتيجة المترتبة على السبب ، أي التضخم نفسه .

النوع الثالث من التضخم الذي عرفه الأقتصاد الأسرائيلي هو ذلك النوع الذي يترافق عادة مع نمو في الأنتاج القومي ، وذلك بفعل توجيه مزيد من الموارد البشرية والمالية نحو بناء رأس المال التحتي ، من طرقات وسكك حديد وموانىء ومنشآت كهربائية ... الخ . وتزداد معدلات التضخم في هذه الحالة تبعا لحجم الخطة الاقتصادية ، موضع التنفيذ ، وبالتالي بحجم الموارد المكرسة لها ، ونسبتها من مجمل الموارد الأقتصادية للبلد المعني . وفي هذه الحالة ، لا يمكن أمتصاص الطلب/ عرض النقود ، دون آثار تضخمية بسبب من ان « السلع » المنتجة مقابل النقود المدفوعة/ المعروضة غير قابلة للشراء أو البيع الفردي ، واذ لا يعقل ان يشتري العامل شارعاً ، او قاطرة سكك حديد او جسراً .. أسهـــــم في انشائه/ انتاجه وقبض لقاء ذلك أجراً .

هذا النوع من التضخم ، وان كان عبئاً آنياً على المجتمع ، لكنه ذو قيمة مستقبلية هامة